

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة تخفيض قيمة العملة
في البلاد العربية : حالة الجزائر

بوعتروس عبد الحق *

Résumé

**Les Conséquences Economiques et Sociales de la
Dévaluation de la Monnaie
dans les Pays Arabes ces de L'Algérie**

La dévaluation de la monnaie est souvent considérée comme le principal moyen d'ajustement structurel ayant pour but d'assurer un rééquilibre de la balance des paiements.

C'est pourquoi il a paru utile de montrer ces conséquences dans les pays arabes concernés par cette politique. Pour une telle analyse il est important d'identifier précisément le cadre théorique de la dévaluation (définition), buts, conditions de succès etc .) et l'analyse sera conduite autour de deux points essentiels :

1. Les conséquences économiques et sociales de cette politique dans certains pays arabes.
2. L'étude du cas de l'Algérie.

Il en résulte que la dévaluation est une mesure dictée par l'environnement économique défavorable aux pays arabes sous la pression du F.M.I. sans tenir compte de leurs conditions de succès.

* أستاذ مساعد مكلف بالدروس ورئيس قسم المحاسبة والجباية - معهد العلوم الاقتصادية - جامعة الجزائر.

المقدمة

تعانى الكثير من بلدان العالم الثالث مشاكل فى موازين مدفوعاتها - الحساب الجارى خاصة - وقد يكون سبب ذلك تدهور شروط التبادل ، السياسات المالية والنقدية التوسعية ... الخ. أو بالأحرى قد يكون نتاج الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة والضعف العميق للهيكل الأساسية لمثل هذه البلدان .

أمام هذه الأوضاع الاقتصادية المزرية لجأت كل البلدان النامية إلى بذل مجهودات معتبرة فى مجال العمل الاصلاحى لاقتصادياتها ، بغية التلاؤم مع التطورات الاقتصادية العالمية . وقد اعتمد هذا العمل التصحيحي على مقاومة الاختلالات المرتبطة بعجز موازين مدفوعاتها ، لبعث ظروف اقتصادية جديدة أكثر استقرارا وتوازنا .

إن الأهمية التى تكتسبها عملية الاصلاح (التصحيح) وآلياتها تكمن أساسا فى اختيار السياسات الاقتصادية الواجب اتباعها لتحقيق التعديل المطلوب بصفة منظمة ومتناسقة فى إطار الوضع الاقتصادى الراهن المتجه إلى السوق والمركّز على سياسات نقدية خاصة . ولهذا يقترح - إن لم نقل يفرض - خبراء صندوق النقد الدولى على البلدان النامية المعنية بمعالجة الاختلال فى موازين مدفوعاتها تعديل أسعار الصرف - هناك نوعان من أسعار الصرف : أسعار الصرف الفعلية الاسمية وهى متوسط مؤشرات أسعار الصرف الثنائية تجاه الشركاء الرئيسيين مرجحا بحجم التعامل مع كل شريك ، وأسعار الصرف الفعلية الحقيقية التى تمثل أسعار الصرف الاسمية مخفضة بنسبة التضخم فى هذا البلد بالنسبة لمستوى التضخم مع شركائه التجاريين ، أو بالأحرى هى أسعار السلع غير القابلة للتبادل بالنسبة لأسعار السلع القابلة للتبادل ، كما أن المناقشات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية خاصة ما ارتبط منها بسعر الصرف تتم دائما بأسعار الصرف الاسمية ولكن الهدف هو سعر الصرف الحقيقى لعملاتها - للمزيد من التفاصيل حول كيفية قياس أسعار الصرف الاسمية والحقيقية راجع (١) - كوسيلة أساسية لتصحيح اختلال هيكل الأسعار ، أو بعبارة أدق تخفيض سعر العملة كوسيلة هامة فى نظر هؤلاء الاقتصاديين لإعادة التوازن فى ميزان المدفوعات (عامة) والحساب الجارى (خاصة) وعنه، فسياسة تخفيض قيمة العملة تشكل إحدى الآليات الأساسية ضمن حزمة السياسات المشكّلة لبرامج التكيف الهيكلى المدعومة من قبل الصندوق ، فضلا عن ذلك فإن التوصية الأساسية من قبل الاخصائيين فى الاقتصاد، ومنذ المدرسة الكلاسيكية إلى

يومنا هذا كانت تتمحور حول تخفيض سعر العملة كإجراء لمعالجة تدهور الحساب الجارى خاصة . ومن ثم تكمن أهمية دراسة الآثار الاقتصادية و الاجتماعية المترتبة عن تطبيق مثل هذا الإجراء فى بعض الاقتصاديات العربية.

فسياسة تخفيض قيمة العملة شكلت إحدى المواضيع الخصبه للبحث والدراسة وكانت محورا رئيسيا للجدال والنقاش الحاد بين الباحثين والاقتصاديين بغية الوقوف على مدى فاعلية هذه السياسة فى تحقيق الأهداف المرجوة منها ، وعليه فإن دراستنا هذه تتمحور حول النقاط التالية:

١- تبين جوهر برامج التكيف الهيكلى المقترحة والمدعمة من قبل صندوق النقد الدولى .

٢- دراسة الأساس النظرى لتخفيض قيمة العملة كإجراء لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات وتدهور الحساب الجارى .

٣- دراسة مدى فاعلية سياسة تخفيض قيمة النقد فى بعض الاقتصاديات العربية .

٤- استعراض حالة الاقتصاد الجزائرى فى ظل الإصلاح الاقتصادى مع التركيز على إبراز الآثار المترتبة عن تطبيق سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائرى وما مدى فاعلية هذه السياسة فى تحقيق الأهداف المنشودة.
وأخيرا نخلص بجملة من النتائج والتوصيات .

إن برامج التكيف الهيكلى أصبحت سمة مميزة لاقتصاديات العالم الثالث فى وقتنا الحالى. مما يتطلب منا معرفة جوهر هذه البرامج، وقبل الكشف عن مضمون هذه الأخيرة ينبغى التطرق ولو بإسهاب إلى بعض مبررات طرح مثل هذه البرامج من قبل (ص.ن.د) الذى لعب دورا حاسما فى مجال ضبط وتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية منذ نشأته إلى غاية انهيار نظام بريتون وودز عام ١٩٧١ بعد إعلان الولايات المتحدة عن انسلاخها من التزامها بقابلية تحويل الدولار إلى ذهب ، حينها ظن الكثير أنه لم يعد هناك مبرر لوجود (ص.ن.د) ^(٢) وظهرت الكثير من الدراسات خلال فترة السبعينات لبحث الدور الجديد للصندوق وكذا نظام جديد يحل محل نظام بريتون وودز ، ومع تطور الأحداث الاقتصادية والمالية الدولية خلال عقد السبعينات وبداية الثمانينات وبرزوغ أزمة المديونية واستفحال خطرها ، تحول دور الصندوق إلى إدارة هذه الأزمة وطرح « سياسات التسوية الهيكلية لمعالجة مشكلة المديونية » وكان ذلك بتقديم حزمة من عمليات الانقاذ المالى مشروطة بقبول البلدان المدينة تطبيق برنامج للتكيف الاقتصادى مقترح من قبل خبراء

الصندوق^(٣) ، ومن ثم تولى هذا الأخير قيادة عمليات التكييف الهيكلي لاقتصاديات الدول النامية . فما هو جوهر هذه البرامج أو العمليات ؟

١- مضمون برامج التكييف الهيكلي^(٤) :

إن مفهوم عملية التكييف الهيكلي رؤى مختلفة يمكن استعراض أهمها فيما يلي :
١- أنها عبارة عن تكييف البلاد النامية مع الأزمة الاقتصادية العالمية بما يتناسب ومتطلبات خروج دول المركز منها^(٥) .

٢ - برامج التكييف الهيكلي هي مجموعة الإجراءات المستعملة من طرف الدولة بغية إنقاص أو إلغاء الاختلالات الاقتصادية والمالية الداخلية والخارجية خاصة ، وانشاء العناصر المشكلة لاقتصاد السوق^(٦) .

٣ - عمليات التكييف الهيكلي هي مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى تصحيح الاختلالات المالية والتقيدية الداخلية والخارجية أى العجز فى ميزان المدفوعات وفى ميزانية الدولة، وهى عنصر أساس فى مساهمة صندوق النقد الدولى من أجل الحد من صعوبات ميزان المدفوعات.

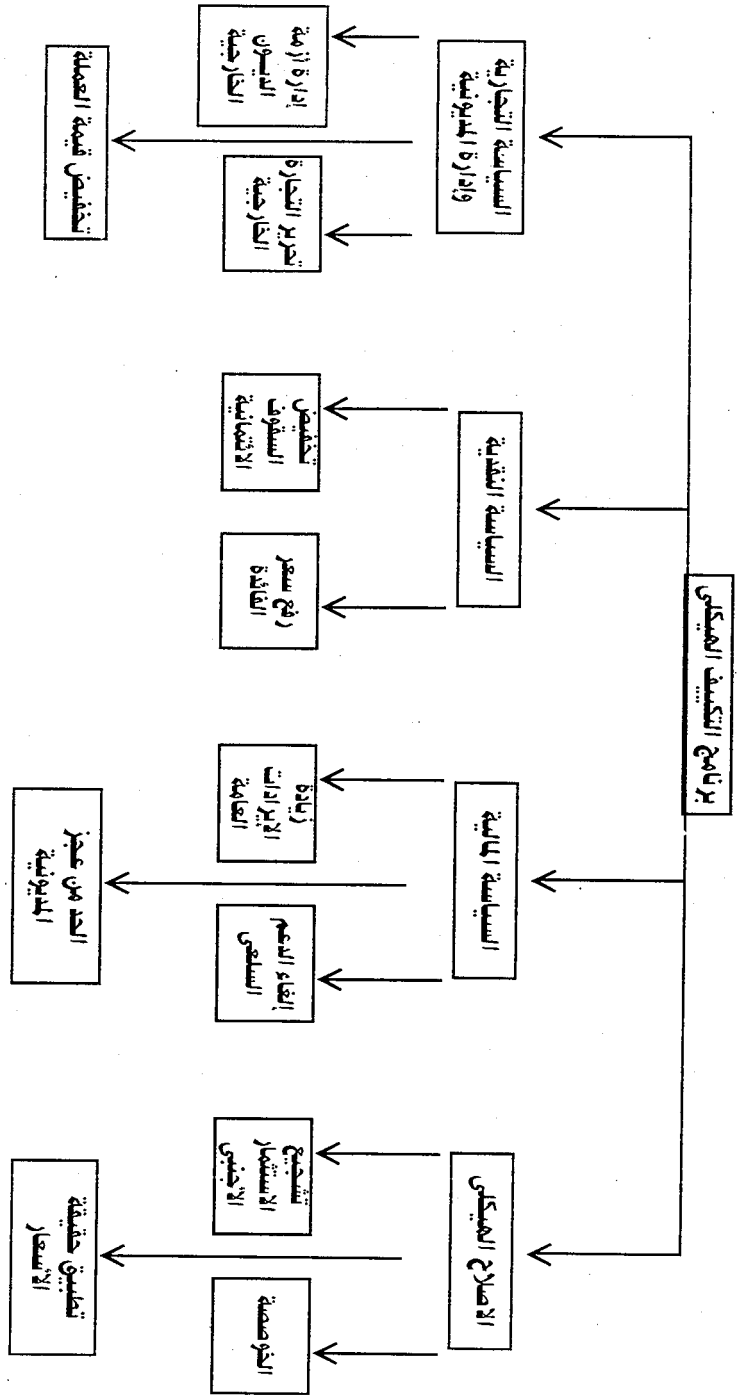
من خلال ما سبق يمكن استنتاج أن برامج التكييف الهيكلي لا تخرج من كونها جملة من الإجراءات والترتيبات التصحيحية الواجب إدخالها على الاقتصاديات التى تعاني أزمات هيكلية حادة داخلية وخارجية على حد السواء وباقتراح خبراء فى شؤون النقد والمال وتحت إشراف هيئة نولية ممثلة فى صندوق النقد الدولى بهدف القضاء أو التقليل من حدة هذه الأزمات وتحقيق النمو القابل للاستمرار .

أما عن مضمون هذه البرامج فهى تشتمل على عدة عناصر تشكل حزمة متكاملة للتغيرات الهيكلية المطلوبة ، فهى تشمل كافة مجالات السياسة الاقتصادية الداخلية منها أو الخارجية .

والمخطط التالى يبين أهم مكونات برنامج التكييف الهيكلي المدعم من قبل صندوق النقد الدولى :

إن هذا المخطط يبين لنا أن التكييف الهيكلي يمكن إدراجه ضمن أربعة مجالات رئيسية :

ميكمل برنامج التكيف الممكن المدعم من قبل صندوق النقد الدولي (F.M.I.)



١. **التكليف (الاصلاح) الهيكلي**: الذى يشمل مجموعة الاجراءات التى يرى الصندوق أنه من شأنها أن تحقق توزيعا وتخصيصا أمثل للموارد ، والأمر الحاسم هنا هو إزالة تشوهات الأسعار . ولعل أهم التوصيات فى هذا المجال تكمن فيما يلى :
 - ترشيد القطاع العام وتحجيمه وهى الدعوة المعروفة بالخصخصة .
 - تطبيق حقيقة الأسعار .
 - تشجيع الاستثمار الخاص الوطنى والأجنبى على حد سواء .
 - ب. **السياسة المالية**: إن أهم توصيات صندوق النقد الدولى فى هذا المجال تكمن فى الحد من عجز ميزانية الدولة عن طريق تخفيض مستويات المصروفات العامة من جهة وتحسين النظام الضريبي من جهة اخرى .
 - ج. **السياسة النقدية**: وتتمثل أهم الإجراءات فى هذا المجال فيما يلى :
 - ترك أسعار الفائدة المحلية تعكس حقا ندرة المدخرات الجديدة الناجمة عن ارتفاع تكلفة الاقتراض من الخارج - خاصة - .
 - تخفيض معدل نمو إجمالي الائتمان وإعادة هيكلة هذا الأخير لصالح ائتمان القطاع الخاص وذلك عن طريق تحديد أسقف للتوسع فى الائتمان المحلى .
 - د. **إصلاحات السياسة التجارية وإدارة المديونية**: وهى تشمل جميع الإجراءات التى تهدف إلى تشجيع الصادرات وتقليص الواردات عن طريق إلغاء قيود التجارة الخارجية وتحريرها وكذا إلغاء (أساسا) احتكار الدول للتجارة الخارجية وترشيد قطاع التعرفة الجمركية .
 - تطبيق مختلف الإجراءات التى من شأنها أن تؤدى إلى استرداد الديون التى تقع على عاتق البلدان المدينة ، على الرغم من أن جميع هذه السياسات والإجراءات السالفة تصب فى هذا المجال .
 - تخفيض سعر صرف العملة المحلية (الوطنية) مع إلغاء القيود المفروضة على التجارة الخارجية بغية إعطاء القيمة الحقيقية للعملة الوطنية باتجاه تطبيق نظام الصرف المعوم الذى ينسجم والتنظيم الجديد المتجه إلى السوق .
- هذا عن مضمون برامج التكليف الهيكلى ، فما هو فحوى سياسة تخفيض قيمة العملة ضمن السياسات المشكلة لبرامج التكليف الهيكلى ؟

٢- سياسة تخفيض قيمة العملة: (Devaluation)

تحتل هذه الآلية مكانة هامة على الصعيدين العلمى والعملى وذلك ليس بسبب التأثيرات التى تحدثها فى ميزان المدفوعات فحسب وإنما بسبب الاضطرابات التى يمكن أن تحدثها على الصعيد الخارجى لهذا ارتأينا الوقوف عندها بعض الشيء لمعرفة الأساس النظرى لمثل هذه السياسة .

١.٢- الأساس النظرى لتخفيض قيمة النقد:

إن تخفيض قيمة (العملة) الوحدة النقدية ظهرت وعم استعمالها منذ نهاية الحرب العالمية الاولى ، فقد عرفت واستعملت فى العهد الرومانى وفى القرون الوسطى بغية تحقيق هدف معين يتمحور أساسا حول التخفيف أو التخلص من أعباء الديون المتراكمة على كاهل الأباطرة والامراء آنذاك وهو يختلف عن الهدف الذى ترمى إلى تحقيقه فى أيامنا الراهنة^(٨) . فتخفيض قيمة العملة يعنى تخفيض قيمة النقد الوطنى بالنسبة للذهب أو لعملة أجنبية وهى تختلف عن مفهوم تدهور قيمة النقد الذى يحدث دون تدخل من قبل السلطات النقدية بل بشكل عرضى عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب فى السوق^(٩) فالتدهور يحدث نتيجة حركة تلقائية عفوية غير خاضعة لقرارات السلطات النقدية وإنما للظروف الاقتصادية المتغيرة باستمرار .

أما تخفيض قيمة النقد فهى عملية مقصودة وليست حركة عفوية ، عملية تتم من طرف السلطات المسؤولة تحت ضغط ظروف معينة بغية تحقيق أهداف معينة . وعليه فإن تخفيض قيمة الوحدة النقدية فى ظل قاعدة الأوراق النقدية الإلزامية هو زيادة قانونية لعدد الوحدات من النقد المحلى (الوطنى) الذى تمثله وحدة النقد الأجنبية . « فكتيرا ما تلجأ الدول إلى تخفيض القيمة كوسيلة للتغلب على بعض مشاكلها الاقتصادية وعلى الأخص مشاكل الميزان الحسابى »^(١٠) كما حدث فى فترة الكساد الحسابى عام ١٩٢٦ ، حينما أقدمت عدة دول على اتباع هذه السياسة لعلاج مشكلة ميزانها الحسابى^(١١) ومن ثم يتضح لنا أن الهدف الأساسى لهذه السياسة هو علاج اختلال الميزان الحسابى خاصة .

وإذا كان الأمر كذلك فهل هناك أهداف أخرى متوخاة من هذه السياسة ؟

٢.٢. أهداف سياسة تخفيض قيمة النقد:

بناء على ما سبق يتضح لنا أن هذا الإجراء غالبا ما كان مفروضا من قبل المؤسسات المالية الدولية الممولة لبرامج التكيف الهيكلي (خاصة في البلدان النامية) الذى تشكل سياسة التخفيض أحد عناصره الحاسمة ، ومن ثم يمكن تمييز نوعين من الأهداف لمثل هذه السياسة من وجهة نظرنا على الأقل فهناك أهداف علنية ومباشرة مرتبطة بالآلية المستخدمة فى حد ذاتها وأهداف أخرى خفية أو استراتيجية مرتبطة بالفلسفة الاقتصادية ، على اعتبار أن سياسة التخفيض تدخل ضمن مشروعية صندوق النقد الدولى الممول للبرنامج المتضمن لزومية هذا الإجراء .

١.٢.٢. الأهداف المباشرة:

إن مطالبة صندوق النقد الدولى بتخفيض قيمة النقد الوطنى بالنسبة للعملات الأجنبية تستند من وجهة نظرة إلى أن هذا الإجراء يرفع من تكلفة الاستيراد فينخفض حجمه ويجعل صادرات البلد المعنى أرخص فى نظر الأجانب فيقبلون على شرائها وهكذا تتحقق عدة أهداف فى آن واحد :

- توجية هيكل الانتاج نحو الخارج بانتاج سلع تصديرية .
- تدبير نقد أجنبى يساعد على الوفاء بالتزامات المديونية الخارجية^(١٢) .
- تخفيض عجز ميزان المدفوعات الجارية . وهو الهدف الأساسى بزيادة الصادرات وتخفيض الواردات ، حيث إن تخفيض سعر العملة نظريا يؤدي إلى زيادة الصادرات نتيجة لزيادة الطاقات الانتاجية واستخدام الطاقات العاطلة أو تحويل الموارد الانتاجية من قطاعات بدائل الواردات والسلع غير القابلة للتبادل إلى قطاعات السلع التصديرية ، وتميل الطاقات إلى الزيادة نتيجة الزيادة فى رصيد رأس المال المتدفق والمترب عن تطبيق هذه السياسة أو نتيجة دخول ادخار وطنى وكذا تحسين الكفاءة فى الاستثمار الوطنى .
- زيادة القدرة التنافسية للسلع الوطنية فى السوق الخارجى وذلك عن طريق تخفيض التكاليف والأسعار المحلية بالنسبة للتكاليف والأسعار السائدة فى الخارج مما يزيد من ربحية انتاج السلع القابلة للتصدير^(١٣) .
- السعى إلى زيادة النمو الاقتصادى وتحقيق التنمية القابلة للاستمرار .
- تيسير التوسع السريع للصادرات وزيادة التدفقات المالية الاجنبية بالنسبة للنتاج المحلى الاجمالى^(١٤) وكذا تشجيع الاستثمار الاجنبى فى الداخل أى فى البلاد المخفضة لقيمة نقدها .

٢.٢.٢. الاهداف المرتبطة بالفلسفة الاقتصادية :

انطلاقا من أن هذا الإجراء اتبع من جراء الضغوطات الخارجية فمما لاشك فيه أن يكون هناك سبب قوى يكمن وراء فرض مثل هذه السياسة على اقتصاديات العالم النامي، فالوقائع الاقتصادية المعاصرة أثبتت أن التوصيات الاقتصادية الصادرة عن أصحاب القرار نوى مراكز القوى إلى ما دونهم مستوى أو تابعيهم عادة ما تكون ذات انعكاسات إيجابية على البلد صانع القرار أكثر منها بالنسبة للبلد المنفذ لمثل هذه التوصيات إن صح التعبير (لأن التوصية النابعة عن الضغط تتحول إلى قرار يتطلب التنفيذ الفوري) .

كما أن هذه الأداة هي أداة ضارة بالبلدان الخارجية ، فكما أشرنا سابقا أن زيادة صادرات البلد المخفض لقيمة نقده ، تؤدي إلى زيادة واردات البلدان الخارجية منه وإلى تناقص واردات البلد المخفض من هذه الأخيرة ، مما يؤدي إلى احداث عجز في موازين مدفوعات البلدان الخارجية وهكذا فالنتيجة أن البلد المخفض استطاع - نظريا - بدون أى عناء تصدير عجزه إلى الخارج^(١٥) . وعليه فسياسة التخفيض تهدف إلى تحقيق أهداف استراتيجية (طويلة المدى) ، فمن غير المعقول أن تبذل جهودا وتبدد أموالا دون أهداف لأصحابها .

من هذه الأهداف نذكر :

- تدعيم المسار الرأسمالي وجعل العالم كله في مرحلة انتقال إلى الرأسمالية من أجل نظام أحادي القطب تهيمن عليه القلة من الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى .

- تكييف البلاد النامية مع الأزمة الاقتصادية العالمية بما يتناسب ومتطلبات خروج بلاد المركز منها^(١٦) .

- توجيه السياسة الاقتصادية للبلاد بما يخدم الاقتصاد الرأسمالي العالمي .

- تدعيم أواصر التبعية الأجنبية وجعل بلدان العالم الثالث في قبضة العالم المتقدم باستمرار، وإلا فماذا تجنى الدول المتقدمة من تنمية الدول المتخلفة سوى منافس مستقبلي لها .

إن تحقيق تلك الاهداف خاصة المباشرة منها مرهون بتوافر شروط دقيقة معينة فما هي يأتري ؟

٣.٢. شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة^(١٧):

إذا ما ركزنا على تحقيق الهدف الأساسي لهذا الإجراء نلاحظ أن الافتراضات الضرورية لزيادة الصادرات وانخفاض الواردات هي :

١- تمتع الاقتصاد المحلي بمرونة كبيرة في الانتاج وفي انتقال عوامل الانتاج من السلع غير الداخلة في التجارة الدولية إلى السلع التي تدخل فيها .

٢- أن يكون الطلب على الواردات حساسا لأسعارها أي عالي المرونة بحيث تنخفض الواردات انخفاضا محسوسا مع ارتفاع سعرها .

٣- تمتع الصادرات بمرونة سعرية مرتفعة وألا توجد عوائق تعرقل تحول الارتفاع المحتمل في الصادرات إلى ارتفاع فعلي^(١٨).

٤- ثبات الأسعار الداخلية للبلد المعنى بالتخفيض ، أي يجب أن لا ترتفع الأسعار في البلد المخفض لقيمة نقده وإلا زالت آثار العملية هذه ، ويجب في المقابل كذلك أن لا تنخفض الأسعار في البلدان الخارجية وإلا زالت أيضا آثار عملية التخفيض .

٥- عدم قيام الدول المتعامل معها وكذلك الدول المصدرة لنفس المنتجات بإجراءات التخفيض إذ لو اقدمت البلدان الخارجية على هذا الاجراء ، معناه رجوعنا إلى نفس النسبة التي كانت سائدة في سوق الصرف قبل عملية التخفيض .

٦- عدم اتخاذ إجراءات حمائية ضد الدول المصدرة للمنتجات والسلع المستفيدة من الآثار الايجابية للتخفيض .

إن الشروط المنوه عنها سالفا قلما تتوافر مجتمعة لدى البلاد النامية والعربية على وجه التحديد ، فالجهاز الانتاجي بهذه الأخيرة لا يتمتع بمرونة عالية في الانتاج ولا في انتقال عوامل الانتاج فيما بين القطاعات المختلفة ، كما أن المقدرة التصديرية ليست رهنا بالسعر وحده ، فالأمر مرتبط بالاجراءات والترتيبات الحمائية التي تقف حجر عثرة أمام زيادة الصادرات. فضلا عن ذلك فإن واردات الدول العربية تتسم بعدم امكانية الاستغناء عنها ، لأهميتها الحاسمة في مدخلات العملية الانتاجية أو الاستهلاكية ، وإذا كان كذلك فما هي الآثار المترتبة عن تطبيق مثل هذا الإجراء في البلاد العربية ؟

٣. حُؤل مدى فاعلية سياسة التخفيض في بعض الاقتصاديات العربية :

يمكن التنبؤ أو الوقوف على فعالية سياسة تخفيض سعر العملة من خلال تطرقنا لآثار هذه السياسة في الاقتصاديات العربية استنادا إلى خصائص هذه البلدان وطبيعة

الاضطرابات الاقتصادية التي تميزها من جهة وكذا بناء على التجارب وخبرات بعض الدول التي أخذت بهذا الإجراء من جهة ثانية ، حيث ينعكس خفض قيمة العملة الوطنية لأي بلد مباشرة على جميع المستويات الاقتصادية أم اجتماعية ، فردية ، وطنية أو دولية ، ومن ثم يمكن أن نميز شقين لهذه الآثار: آثار اقتصادية وآثار اجتماعية.

١.١.٣ آثار التخفيض على الصعيد الدولي :

سبق وأن ذكرنا بأن الهدف الأساسي لسياسة التخفيض هو علاج اختلال الحساب الجارى خاصة وميزان المدفوعات عامة ، وكل ذلك عن طريق زيادة حجم الصادرات وتقليص الواردات ولكن وفقا لظروف وإمكانات الاقتصادات العربية هل من اليسير تحقيق هذين الهدفين ؟

١.١.٣.١ الأثر على الحساب الجارى :

ذكرنا سلفا أن شروط نجاح سياسة التخفيض غير متوفرة بالبلاد العربية وذلك راجع لطبيعة اقتصاديات هذه الأخيرة مما يترتب عليه أن لتطبيق مثل هذا الاجراء آثارا معاكسة * لما هو مرغوب فيه حيث أشارت الدراسات التطبيقية أن هناك الكثير من الشواهد التطبيقية والأدلة التجريبية التي أجريت لإثبات أو نفي صحة الأثر المفترض لسياسة التخفيض على الحساب الجارى ، حيث تباينت نتائجها فى تحديد تأثير هذه السياسة على الميزان التجارى خاصة بالبلدان النامية. من بين هذه الدراسات نذكر : بولاك ١٩٥٠ ، ف.ماكلوب ١٩٥٠ ، خان ١٩٧٤ ، أ.ليفير ١٩٧٣ ، ميل ١٩٧٨ ، تايلور ١٩٨١ ، جيل فاسون وشميد ١٩٨٣ ، كوبر ريدشارد ١٩٩١ ففى الأردن ثبت أن المنافسة السعرية بشكل عام والتأثير على أسعار الصادرات والمستوردات بواسطة سعر الصرف بشكل خاص لن يحدثا آثارا إيجابية ملحوظة فى مجال الاستيراد أو زيادة الصادرات^(١٩).

إلا أن تونس عرفت نتائج إيجابية فيما يتعلق بالصادرات التونسية (٧٦-٨٦) فى الارتباط وسياسة التخفيض وكذلك الحال بالنسبة لواراداتها فقد حققت الأهداف المرجوة^(٢٠) إلا أن ذلك ينبغى أن يبحث بدقة خاصة فيما يتعلق بدراسة المرونات المختلفة.

أما بالنسبة لمصر فإذا نظرنا إلى علاقة سعر صرف الجنيه المصرى بكل من الواردات والصادرات يمكن ملاحظة عدم وجود علاقة ارتباط قوية بين تخفيض سعر العملة (الجنيه) وزيادة الصادرات بدرجة كبيرة تعادل هذا الانخفاض وكذا الحال بالنسبة للواردات . والدراسات التطبيقية بينت ذلك خلال سنوات (٨٧ - ٩٣) بحيث إن انخفاض سعر صرف الجنية المصرى لم يؤد إلى زيادة كبيرة فى الصادرات بل إن بعض السنوات شهدت تدهورا لأداء الصادرات المصرية^(٢١) وهذا ما بينته الجدول رقم (١) .

جدول رقم (١)
تطور الصادرات المصرية وسعر صرف الدولار^(٢٢) باستبعاد البترول

الصادرات المصرفية	سعر صرف الدولار	السنة
١.٧	١.٣٩	١٩٨٧
١.٦	٢.٠٨	١٩٨٨
١.٩	٢.٥٦	١٩٨٩
١.٩	٢.٧١	١٩٩٠
٠.٩٨٢	٣.١٩	١٩٩١
٠.٦١٤	٣.٣٥	١٩٩٢ / ١٩٩٣

المصدر: تعويم الجنيه والمخاطر التي تهدد الاقتصاد القومي، ندوة نقابة التجاريين، يوليو ١٩٩٤.

جدول رقم (٢)
تخفيضات الجنيه السوداني خلال الفترة (٨٥ / ٧٨)

موقف الميزان التجاري بملايين الدولارات		نسبة التخفيض	سعر الصرف (مقابل دولار واحد)	السنة (أو الفترة)
٤٧٦.٩-	متوسط فترة	-	٠.٣٦٠	١٩٧٨-٦-٨
	٧٨-٧١	٪١٠.٢٧-	٠.٤٠٠	١٩٧٨-٨-٨
٩٧٢.٦-	متوسط فترة	٪٢٠-	٠.٥٠٠	١٩٧٩-٩-١٥
		٪٤٤.٤٥-	٠.٩٠٠	١٩٨١-١١-١٩
		٪٣٠.٧٨	١.٣٠٠	١٩٨٢-١١-١٥
		٤٧.٩٨	٢.٥٠٠	١٩٨٥-٢-١٢

المصدر^(٢٤): مع بعض التعديلات على الجدول من قبل الباحث.

وهو يبين أن تخفيض سعر الصرف للجنية المصرى لم يؤد إلى توسع الصادرات كما كان متوقعا بل العكس تماما هو الصحيح . وكذلك الحال بالنسبة للاقتصاد السودانى حيث تم تخفيض عملة السودان خمس مرات خلال الفترة (٧٨ - ٨٥) بواقع تخفيض كل ١٦ شهرا^(٢٣) وجدول رقم (٢) يبين ذلك.

وهو ما يؤكد عدم فاعلية هذا الإجراء فيما يتعلق بتحسين موقف الميزان التجارى فى السودان خلال فترة الدراسة (٧٨ - ٨٥) .

وبشكل عام يمكن استنتاج أن الدراسة أو السياسة بالأحرى هى الأداة الأساسية فى عملية ترشيد الصادرات والواردات لا تكمن أساسا فى إحداث تغييرات فى قيمة العملة بالدرجة الأولى لسبب بسيط وهو أن الدول النفطية والعربية عامة تعتمد فى صادراتها على مواد ذات مرونة ضعيفة إلى حد ما . كما أن ظروف كل دولة هى المسئولة عن نجاح سياسة التخفيض كما تقول الاقتصادية (جان روبنسون) فالدولة التى تكون مرونة الطلب الخارجى على صادراتها كبيرة وتكون مرونة عرض منتجات التصدير كبيرة أيضا ، وتكون مرونة الطلب المحلى على الواردات هى الأخرى كبيرة ، هذه الدولة ستفعل فى زيادة حصيلة صادراتها وتقليل وارداتها ، وسياسة التخفيض تكون فى صالح الدولة والعكس صحيح^(٢٥) ، هذا وتجدر الإشارة إلى أن الشواهد العملية أثبتت أن الدول التى استهدفت تحقيق معدلات نمو مناسبة فى الصادرات تمتعت بمعدلات نمو عالية فى الدخل القومى ، إذ أن الصادرات من مكونات الناتج ، كما أن هناك عدة دراسات أثبتت أن الصادرات تساهم فى نمو الناتج المحلى الإجمالى بأكثر من التغير فى حجم الصادرات فى حين هناك دراسات تنفى ذلك .

٢.١.٣. الأثر على التدفقات المالية الخارجية:

مبدئيا يتجه تخفيض سعر العملة والسياسات الداعمة له إلى زيادة التدفقات المالية من المصادر الخاصة والرسمية ، عن طريق زيادة تمويل الاستثمارات الاجنبية فى الداخل والتمويل الاستثنائى لميزان المدفوعات. ولكن أنى يكون ذلك لبلدان العالم الثالث والعربية خاصة سوى إقبال كاهلها بمديونية تعزز تبعيتها لبلدان المركز دون أن تحقق الغرض منها وهو تحقيق النمو القابل للاستمرار- اتفاقيات الدعم والمساندة (Standby) التى عقدها صندوق النقد مع بعض البلدان العربية وما ترتب عنها من تمويلات مشروطة بتخفيض قيمة العملة مع بعض الإجراءات المرافقة لذلك . أثبتت الوقائع أنها عبارة عن إضافات جديدة إلى مديونية تلك البلدان لا أكثر - حيث تغيرت القيمة الاسمية للديون الخارجية بمفعول خفض قيم العملات العربية مما أدى إلى زيادة قيمة وحجم الدين الخارجى وارتفاع خدمته فى كل البلدان العربية التى عرفت سياسة التخفيض والجدول رقم (٢) يبين ذلك بوضوح .

جدول رقم (٣)
التغيرات في أسعار الصرف لبعض الدول العربية وديونها الخارجية
(سعر صرف العملة المحلية مقابل \$ - متوسط الفترة/الوحدة مليون \$)

السنة	٨٦		٨٧		٨٨		٨٩		٩٠		٩١		٩٢	
	الدائن	س/ص	الدائن	س/ص	الدائن	س/ص	الدائن	س/ص	الدائن	س/ص	الدائن	س/ص	الدائن	س/ص
الأردن	٤,٠٠٠	٥,٣٥	٤,٨٧٦	٣٤	٥,٣٥٢	٥,٣٧	٦,٢٢٢	٠,٥٧	٧,٠٢٣	٠,٦٦	٧,٤٤٧	٠,٦٨	٦,٩١٤	٣١٤
تونس	٥,٧٨١	٦,٧٩	٦,٠٦٦	٨٧	٥,٩٥٢	٥,٨٥	٦,١٠٢	٣٩	٦,٦٦٢	٩٨٧	٧,١٠٩	٩,٩٢	٧,٢٠٢	٧٨٨
السودان	٧,١٢٢	٢,٥	٨,٠٤٣	١٨,٨١	٨,٠٠٣	٥,٤٣	٨,٤٦٩	٦,٢٥	٩,١٥٥	٨,٤١	٩,٢٢٠	١٥,٨٢	٣٧٨٤	٣٣
سورية	١١,٣٨٨	٣,٠٥	١٤,٣٤٧	١٠,١٥	١٥,٠٩٥	١٦,٦٢	١٥,٦٨٣	١٥,٦٨٤	١٤,٩١٧	١٩,٣١	١٦,٣٥٣	٢٤,٩٢	١٥,١١٢	٢٨,٢٤
مصر	٢٨,٠٥٢	١,٣٥	٤٤,٤٦٨	١,٥١	٤٤,٤٠٩	٢,٢٢	٤٢,٥١٤	٢,٥١	٢٤,٢٧٨	٧٠	٣٦,١١١	٢,٢٥	٦٥,٨٠٩	٢,٢٣

المصدر: جدول من إعداد الباحث بالاستعانة ببيانات صندوق النقد العربي (٢١)

كما أن سياسة التخفيض يفترض أنها تقلل من هروب رؤوس الأموال نظريا لكن الواقع أثبت في جل البلاد العربية أن هذا الاجراء أدى إلى انحراف الأهداف عن مجراها ، فقد أدت إلى هروب رؤوس الاموال إلى الخارج بشتى الطرق والأساليب وأكثرها شيوعا شراء العملات الأجنبية من الأسواق غير النظامية (الموازية) ، تخفيض فواتير الصادرات والمبالغة في فواتير الواردات، فقد بلغت نسبة الأموال الهاربة إلى الناتج المحلى الإجمالى ٦٠٪ عام ١٩٨٥ / ١٩٨٦^(٢٧) فى السودان وهى الفترة التى عرفت تخفيض الجنيه السودانى من ١,٣٠ ج/ الدولار إلى ٢,٥٠ ج/ الدولار^(٢٨).

كما أن الاستثمار الاجنبى لم يتدفق بالشكل المرغوب بسبب سوء البيئة الاقتصادية فى أغلبية البلاد العربية.

٢.٢. أثر خفض سعر العملة على الصعيد الداخلى :

١.٢.٣. الأثر على التضخم :

إن الأسعار المحلية للسلع المستوردة ستزداد بمقدار نسبة التخفيض (على الأقل) فى سعر الصرف مقابل العملة التى يتم بها الاستيراد ، كما أن هناك تأثيرات مباشرة لتخفيض قيمة العملة على أسعار السلع الوسيطة لأن معظم مدخلات العملية الانتاجية مستوردة وبالتالي فالانتاج المحلى يغذى بارتفاعات مضطربة فى الاسعار وعليه فسياسة التخفيض لسعر الصرف تولد تأثيرات غير مباشرة على أسعار منتجات مختلف القطاعات بمعدلات تتناسب وطبيعة العلاقات الصناعية القائمة فى الاقتصاد ومع درجة الاعتماد على مستلزمات وعوامل الانتاج المستوردة . فمن الأرجح أن يكون الأثر المباشر لتغيرات أسعار الصرف على التضخم أثرا كبيرا حتى ولو كانت الواردات تمثل نسبة صغيرة من الناتج المحلى الإجمالى^(٢٩) ، وهذا ما حدث فى السودان حيث أدت التخفيضات المتتالية للجنيه السودانى خلال الفترة (٧٨ / ٨٥) إلى ازدياد حدة التضخم وذلك عن طريق عدة قنوات أهمها :

- ارتفاع الاسعار المحلية للسلع المستوردة .

- الافراط فى الاصدار النقدى^(٣٠).

وكذلك الحال بالنسبة لتونس حيث أن خفض الدينار التونسى فى شهر اوت عام ١٩٨٦

أدى إلى ارتفاع إلى الاسعار الداخلية^(٣١).

٢.٢.٣. الأثر على الأجور الحقيقية وتوزيع المداخل:

إن آثار تخفيض سعر العملة على الاسعار ينتقل إلى الأجور وهي نتيجة منطقية خاصة إذا كانت الأجور الاسمية ثابتة أو تغيرت بمعدلات أقل من معدل الزيادة في الاسعار. ومن ثم فهي تؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للمواطنين كما حدث في تونس عام ١٩٨٤ عندما رافق سياسة التخفيض عملية تجميد للأجور والمكافآت خلال نفس السنة^(٣٢). فالأجور الحقيقية تهبط في جميع أوجه النشاط على المدى القصير. وعليه فالأثر النهائى على الدخل ستحكمه السياسات التي توضع لدعم تخفيض العملة^(٣٣) فكثيرا ما يقال إن تخفيض قيمة العملة يعد بمثابة ضريبة على الفقراء بثلاث طرق^(٣٤) وهي: تخفيض الأجر الحقيقي، زيادة البطالة، تقليل خدمات الحكومة.

كما أن التخفيض يؤدي إلى إعادة توزيع المداخل لصالح قطاعات التصدير.

٢.٢.٣. الأثر على قطاع الصناعة:

إن ارتفاع أسعار الواردات نتيجة سياسة التخفيض يؤدي إلى انخفاض الكميات المستوردة من قبل المتعاملين الاقتصاديين، مما يضطرهم إلى استعمال المستلزمات المحلية إن أمكن ذلك أو تكييف نشاطهم بما هو متوفر في الداخل إلا أن ذلك يحدث في الأجل الطويل وهذا يضعف من القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الاسواق الخارجية مما يفسح المجال للمؤسسات الأجنبية لاحتواء اسواق هذه البلدان.

٢.٢.٣. الأثر على الاستثمار:

خلال عملية التخفيض تحدث إعادة تخصيص للموارد وذلك بانتقال رؤوس الأموال في اتجاه الأنشطة التصديرية أكثر من غيرها وهذا يكون على حساب قطاعات ونشاطات بأكملها قد أو بل تكون ضرورية في مثل هذه البلدان، كما أن الاستثمار الخاص قد ينخفض خاصة في المدى القصير بسبب التخفيض الذي يؤدي إلى ارتفاع التكلفة الحقيقية لرأس المال وكذلك السلع الوسيطة الامر الذي يحد من ربحية القطاع الخاص^(٣٥)

٥.٢.٣. الآثار الاجتماعية:

إن التأثيرات الاقتصادية لسياسة التخفيض تنعكس على النواحي الاجتماعية ويمكن بيان ذلك من خلال ما يلي:

١. التأثير على الاستهلاك :

إن الميزة الأساسية لواردات معظم الدول العربية أنها تشكل في غالبيتها من السلع استهلاكية (غذائية ، مصنوعات)^(٣٦) و سلع وسيطة ، وسبق أن عرفنا أن تخفيض سعر العملة يؤثر بشكل مباشر على أسعار الواردات والتي تعتبر أساسية في المكونات الغذائية العامة للجماهير العربية مما يؤثر على مستوى معيشتها وعلى قدرتها على اقتناء ضرورات الحياة وهذا له انعكاسات أخرى على إنتاجية العمل في حد ذاتها ، فارتفاع الأسعار وزيادة التضخم المترتب على تخفيض قيمة العملة يؤديان إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين وخاصة نوى الدخل المنخفضة منهم مما يؤثر على مستوى استهلاكهم . ففي المغرب مثلاً تشير البيانات الاحصائية المتاحة عن تطور الاستهلاك في اثناء بداية فترة تطبيق برنامج الاصلاح الهيكلي بما تضمنه من تخفيض قيمة الدرهم المغربي إلى تحويلات متباينة في توزيع الانفاق الاستهلاكي للفرد الواحد في المجتمع المغربي خلال الفترة (٨٣ - ٨٦) ، والجدول رقم (٤) يبين ذلك.

جدول رقم (٤)

مؤشرات تطور الاستهلاك في المغرب
في اثناء تطبيق برنامج الاصلاحات الهيكلية ٨٦-٨٣

سعر الصرف مقابل \$		١٩٨٦	١٩٨٣ أساس	بدء الاستهلاك
٨,٠٦١	٨٣	١٢٥	١٠٠	عدد أجهزة التلفزة / لكل ألف من السكان
٩,٥٥١	٨٤	١٠٢	١٠٠	عدد السيارات الخاصة / لكل ألف من السكان
٩,٦٢١	٨٥	١١٢٨	١٠٠	استهلاك القمح / للفرد الواحد
		٩٥	١٠٠	استهلاك السكر / للفرد الواحد
٨,٧١١	٨٦	٨٩	١٠٠	استهلاك اللحوم / للفرد الواحد

المصدر: برنامج الاصلاح الهيكلي لمصر والمغرب وصندوق النقد العربي^(٣٧)

نلاحظ من واقع بيانات الجدول رقم (٤) أعلاه تدهور نصيب الفرد من استهلاك السكر واللحوم (وهي ضرورية) من ناحية وتزايد استهلاك السيارات والتلفزة (سلعة كمالية) من ناحية أخرى الأمر الذى يشير إلى تدهور توزيع الدخل بين الأفراد وتشوه نمط الاستهلاك .

ب. خلق فرص العمالة :

إن تخفيض الواردات الناتج عن تخفيض قيمة النقد يؤدي إلى تخفيض الواردات من السلع الرأسمالية والمواد الأولية ، ولا شك أن ذلك يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية وعلى معدلات النمو الاقتصادى وبالتالي خلق فرص للعمالة ، فالبطالة الحضرية فى المغرب قاربت «معدل ٤,١٨٪ سنة ٨٤ إضافة إلى ذلك فإن الفترة للحصول على منصب شغل قد طالت» (٣٨)

ج. التأثير على النفقات العامة (الاجتماعية) (٣٩) :

إن تخفيض سعر العملة يؤثر على النفقات العامة خاصة الاجتماعية منها وذلك نابع من آثار التخفيض التى تتمثل فى الضغوط التضخمية الكبيرة فإن الأثر المنطقى لذلك هو زيادة أعباء السلع الأساسية المستوردة على الموازنة العامة وزيادة أعباء الضمان الاجتماعى والمعاشات نتيجة اضطراب الدولة إلى تعويض من يتلقون هذه الإعانات عن الخسائر التى يلحقها بهم التضخم ، وما ظهر ما يعرف «بالشبكات الاجتماعية» فى معظم الدول العربية التى عرفت اصلاحا هيكليا مدعما من قبل صندوق النقد الدولى إلا دليل على الآثار الاجتماعية السلبية على شريحة لا بأس بها من المجتمعات .

بصفة عامة فقد ساهم التخفيض لقيمة النقد فى تفاقم الفقر وزيادة تهميش فئات اجتماعية أخرى نتيجة انخفاض الأجور الحقيقية وانخفاض مستوى التشغيل وارتفاع أسعار المواد الأساسية وهذا يعنى انخفاض القدرة الشرائية ومن ثم التأثير على إمكانية زيادة انتاجية العمل، كما يعنى تغيرا اجتماعيا يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات خطيرة تهدد النسيج الاجتماعى لمثل مجتمعاتنا . ومن ثم فقد كانت تكلفة سياسة التخفيض فى جل البلاد العربية باهظة سواء اقتصاديا أو اجتماعيا خاصة.

وخلاصة القول إن قياس آثار التخفيض ليس بالأمر السهل لكونه اجراء يدخل ضمن جملة الاجراءات المشككة لبرنامج متكامل ، ولاشك أن العجز عن الفصل بين آثار القوى

الأخرى على جل المتغيرات الاقتصادية وآثار سعر الصرف بعد التخفيض أحد مصادر الخط بشأن جدوى تخفيض سعر الصرف كأداة سياسية .

٤. استعراض حالة تخفيض الدينار الجزائري :

٤.١. الأوضاع الاقتصادية في الجزائر قبل الإصلاح الاقتصادي :

لقد حقق الاقتصاد الجزائري نتائج معتبرة إلى حد ما في النصف الأول من الثمانينات حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ذروته سنة ١٩٨٥ وذلك بمعدل ١٠,٢ ٪ (بقيم المشتري) وقد انعكس ذلك على مستوى المعيشة الذي عرف نموا ملحوظا ، ويبدو ذلك جليا من خلال التحسن النسبي الذي عرفه متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الواقعة بين سنتي (٨٣ - ٨٨) . أما بالنسبة لمستوى الأسعار فقد عرف ارتفاعا نوعا ما على الرغم من طبيعة النظام السعري المنتهج وهو النظام المدار (السعر الإداري ، المحدد مركزيا) خاصة في سنة ١٩٨٦ حيث بلغ معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ١٢,٢ ٪ ثم تراجع نسبيا بعد ذلك - وهو ما يبيئه الجدول رقم (٥) .

أما عن الادخار المحلي فإنه لم يتمكن من تغطية الاستثمار الأمر الذي أدى بالسلطات الجزائرية إلى البحث عن مصادر تمويل خارجية ممثلة في الاقتراض الخارجي - خاصة - ابتداء من سنة ١٩٨٦ حينما عرفت اسعار البترول الخام أدنى مستويات لها . وقد زاد من حدة المشكلة ارتباط هذا التدني في الاسعار بتدهور قيمة الدولار مما أثر سلبا على المداخيل الحقيقية والاسمية (أى حصيلة الصادرات) العائدة من الصادرات الجزائرية للبترول الخام وانعكس ذلك طبعا على كل المتغيرات الاقتصادية الكلية ، وبدت الازمة في الأفق ابتداء من سنة ١٩٨٦ .

أما من حيث التوازن الخارجي ، فالصفة الاساسية للميزان الكلي للمدفوعات الجزائرية أنه يشكو من عجز مزمن ويرجع ذلك اساسا إلى العجز في ميزان رأس المال وكذا إلى مصاريف بعض الخدمات والسلع غير المنظورة .

وبالنسبة للدين الخارجي فقد بلغ مستويات اثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري وكادت أن تحد من المصادقية المالية الجزائرية (مؤخرا) في أسواق المال العالمية ، فعلى سبيل المثال نشير هنا إلى أن نسبة الدين الخارجي المسحوب القائم في ذمة الجزائر إلى الناتج المحلي الاجمالي قد بلغت ٤٥,٦ ٪ سنة ١٩٨٨ (٤٠) .

والجدول رقم (٥) غنى عن كل تعليق بالنسبة لوضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة

(٨٣ - ٨٨)

جدول رقم (٥)
مؤشرات اقتصادية كلية للجزائر خلال الفترة ١٩٨٣-٨٨

١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	السنة
٥٩.١٧	٦٣	٦٠.٨	٥٧.١١	٥١.٨١	٤٨.٨١	الناتج المحلي الخام (مليون \$)
٦.١-	٣.٦	٦.٥-	١٠.٢	٦.٢	٠.٨	معدل نمو الناتج الداخلي الخام (%)
٢.٥٠١	٢.٧٣٧	٢.٧٠٠	٢.٦١٤	٢.٤٤٨	٢.٣٧٩	متوسط دخل الفرد (\$)
٥.٨	٧.٥	١٢.٢	١٠.٦	٨	٧.٧	معدل تغير الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (%)
٧.٣٥٣-	٤.٧٦٨-	٧.٤٨٥-	٥.٦٣٢-	٤.٧٢٨-	٧.٠٤٨-	الموازنة العامة (مليون \$)
٢.٤٠-	١٤١	٢٢٣.-	١٠١٥	٧٤	٨٥-	ميزان الحساب الجاري (مليون \$)
٩٦.-	٣٥٢-	١٤٩٨-	١٠٢٠	٣٣٣٠.-	٤٢١-	الميزان الكلي (مليون \$)
٢٤.٤٢٢	٢٣.٠٩٥	١٩.٤٩٩	١٦.٣٨	١٤.١٨٥	١٤.٣٢٨	المديونية (مليون \$)
٥.٩١	٤.٨٤	٤.٧	٥.٠٢	٤.٩٨	٤.٧٨	سعر الصرف (دج / \$)
٢.٧٨	٢.٦٢	٣.٠٧	٣.٢١	٣.٤	٣.٣٢	معدل النمو السكاني (%)

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاستعانة بالبيانات الواردة في: مؤشرات اقتصادية للدول العربية، ص.٦٠٠ العربي، عدد: ١١، ٩٤.

بناء على ما تقدم نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري خلال النصف الأول من الثمانينات عرف تحسنا نوعا ما . لكن ما لبثت الأوضاع أن انقلبت على عقبيها خاصة ابتداء من سنة ١٩٨٦ حيث تعرضت الجزائر لاختلالات اقتصادية حرجة ، وقد ارتبط ذلك بالأزمة الاقتصادية العالمية وانهيار اسعار النفط ، وبدأت بوادر الأزمة المركبة (اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية) تظهر للعيان إلى غاية سنة ١٩٨٨ ثم انفجرت بحدة. أمام هذه المعوقات الاقتصادية الهيكلية اختارت السلطات الجزائرية مسار الاصلاحات الاقتصادية ابتداء من سنة ١٩٨٨ سواء تعلق الامر باصلاح المؤسسات أو السياسات ، عن طريق سن القوانين والتشريعات التي تشكل أرضية الاصلاح الاقتصادي الشامل .

٢.٤. السياسة التصحيحية في الاقتصاد الجزائري

منذ سنة ١٩٨٧ دخلت الجزائر في برنامج للتكيف الهيكلي الذي عرف نمو بوتيرة سريعة خاصة بين سنتي ٨٨ - ٩٠ . عن طريق اتخاذ جملة من الاجراءات وسن حزمة من التشريعات الاقتصادية القانونية بغية توفير الأرضية لتطبيق أحكام وتشريعات تتسجم والوضع الاقتصادي المتجه إلى السوق .

إن برنامج التكيف الهيكلي تضمن محاور أخرى من شأنها أن تحد من الطلب الكلي من خلال الأدوات النقدية والمالية - ترشيد الانفاق العام ، الحد من عجز الميزانية ، الاصلاح الضريبي ، تقييد الائتمان ، تخفيض قيمة العملة ... الخ) وكذا توسيع العرض المحلي . ومن ثم فإن الجزائر عرفت اتفاقيتين للدعم أو السند (STAND BY) عقدتا مع صندوق النقد الدولي أولهما في ٣٠ مايو ١٩٨٩ وثانيهما في ٣ يونيو ١٩٩١^(٤١) وكلاهما تم التفاوض بشأنهما في سرية تامة، وتم تطبيقهما كذلك في ظروف سياسية واجتماعية غير مواتية بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر خلال هذه المرحلة . ولعل من أهم أهداف هاتين الاتفاقيتين من خلال الرسالة الموجهة من قبل السلطات الجزائرية إلى صندوق النقد الدولي والمؤرخة في ٢٧ أبريل ١٩٩١ مواصلة سير الاصلاح العميق للاقتصاد الجزائري الذي استؤنف ابتداء من سنة ١٩٨٦ وبوتيرة سريعة وتعتمد في ذلك على :

- عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية .
- اتخاذ اجراءات تحد من الاستهلاك غير الرشيد للانتاج عن طريق تطبيق حقيقة الاسعار للسلع والنقود على حد سواء .
- تحرير التجارة الخارجية والداخلية على حد سواء والسير قدما نحو تحقيق قابلية التحويل للدينار الجزائري .
- أما من حيث الإجراءات المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي إلى السلطات الجزائرية (أو ما تعرف بمشروطية ص . ن . د) فقد كان أهمها يدور حول صرف الدينار الجزائري، حيث تم تقديم اقتراحين عمليين في هذا المجال بغية إعطاء القيمة الحقيقية للدينار الجزائري وذلك :

- إما بتحرير أو تعويم الدينار الجزائري ابتداء من خريف ٩١ .
- أو باتباع سياسة تخفيض قيمة العملة (الدينار) ابتداء من نفس التاريخ .

ومنه شكلت سياسة التخفيض إجراءً حاسماً ضمن اتفاقية الدعم STAND BY ٩ يونيو ١٩٩١ . وعليه تم تخفيض قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكى من ١٨,٥ دج / \$ إلى ٢٢,٢ دج / \$ واحد . خلال فترة وجيزة جدا وهى يونيو ١٩٩١ إلى سبتمبر من نفس السنة، مما يتطلب منا معرفة مدى فاعلية هذا الإجراء .

٣.٤. حول مدى فعالية تخفيض قيمة الدينار الجزائرى

لقد أسهمت السياسات والإجراءات المنوه عنها سلفا.والتي تشكّل سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائرى ، جزءاً حاسماً منها ، فى إحداث تغييرات هامة فى عدة متغيرات اقتصادية والجدول التالى يبين ذلك . ففى هذا الصدد تحول العجز الكلى فى الميزانية العامة للدولة الذى قدر بـ ١٤٪ من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٨٨ إلى فائض فى عامى ٩٠-٩١ كما حقق الحساب الجارى لميزان المدفوعات خلال الفترة الممتدة من ٩٠ إلى ٩٣ فائضاً مقارنة بعجز يفوق المليار دولار عام ١٩٨٩ وحقق الناتج المحلى الإجمالى نمواً إيجابياً عام ١٩٩٠ مقارنة بالسنوات السابقة ، لكن تراجع فى السنة التالية أى سنة ٩١ ثم استمر بعدها فى التحسن إلى حد ما .

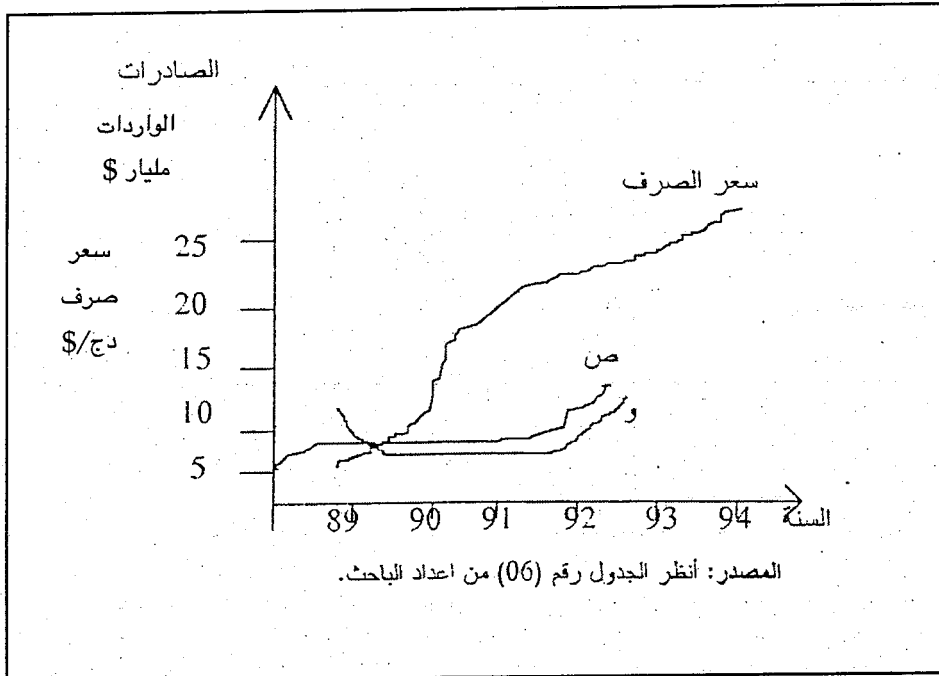
هذا بصفة عامة ، أما إذا أردنا الوقوف على جدوى سياسة التخفيض فإننا ننطلق من الشروط التى ينبغى توافرها لتحقيق الأهداف المرجوة ، من هذه الناحية فإن الاقتصاد الجزائرى كغيره من الاقتصاديات العربية يمتاز بعدم توفر الشروط المنوه عنها سلفا وذلك لعدة اعتبارات مرتبطة بالطبيعة الهيكلية للاقتصاد الجزائرى التى جعلت من الصادرات وسيلة غير مرنة بالنسبة للأسعار وكذا الحال بالنسبة للواردات الجزائرية ، مما انعكس سلبا على جل المتغيرات الاقتصادية وهو ما سنقف عليه فيما يلى ، بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (٦) :

الآثار على الميزان التجارى وميزان المدفوعات :

إذا نظرنا إلى علاقة سعر صرف الدينار الجزائرى بكل من الصادرات والواردات الجزائرية يصعب القول بأن هناك علاقة ارتباط قوية بين انخفاض هذا السعر وزيادة الصادرات بدرجة تعادل هذا الانخفاض أو تفوقه. ففى سنة ١٩٨٩ كان سعر صرف الدينار الجزائرى ٨,٠٣ للدولار الواحد وحصيلة الصادرات قدرت بـ ٨٩٦٩ مليون \$ وعندما أصبح سعر الصرف للدينار الجزائر فى حدود ١٢,١٩ للدولار الواحد ارتفعت حصيلة الصادرات إلى ١٠٨١٨ مليون \$ لكنها مالبثت أن انخفضت هذه الحصيلة إلى

٩,٢٦٢ مليون \$ عام ١٩٩١ على الرغم من انخفاض قيمة الدينار التي أصبحت تقدر بـ ٢١,٣٩ دج للدولار الواحد كذلك الحال بالنسبة للواردات حيث سجل تذبذب في الواردات خلال سنوات تخفيض قيمة العملة (الدينار) فبعد ما كانت تقدر بـ ٩٢٠٩ مليون \$ عام ٨٩ عندما كان سعر صرف الدينار مساوياً لـ ٨,٠٣ دج للدولار الواحد نجدها ارتفعت إلى ٩٦٥٤ مليون دولار عام ١٩٩٠ عندما انخفض سعر صرف الدينار الجزائري إلى ١٢,١٩ دج للدولار الواحد ثم انخفضت إلى ٦٦٧٢ مليون دولار عام ٩١ عندما أصبح سعر صرف الدينار مساوياً لـ ٢١,٣٩ دج لكل دولار وفي عام ١٩٩٢ ارتفعت إلى ٨٥٣٩ مليون دولار على الرغم من استمرار قيمة الدينار في الانخفاض حيث أصبحت قيمة الدينار تساوي ٢٢,٧٨ للدولار الواحد .

وهو ما يبين لنا أن تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري لم يكن المسؤول الوحيد على التغيرات التي حدثت في كل من الصادرات والواردات ، معنى ذلك أن سياسة التخفيض لم تؤدي إلى توسع الصادرات وخفض الواردات بالشكل الذي كان متوقعا والرسم البياني التالي يوضح ذلك :



فالرسم البياني يبين لنا البون الشاسع بين التغير الحاصل في سعر صرف الدينار والتغيرات في كل من الصادرات والواردات الجزائرية . ولعل ذلك راجع إلى هيكل كل من الصادرات والواردات الجزائرية .

ولكن بالرغم من كل ذلك فإن الحساب الجارى حقق فائضا معتبرا مقارنة بسنة ٨٩ التى عرفت عجزا يعادل المليار دولار أو يفوق ، إلا أنه عرف تراجعاً باستمرار، الشيء الذى يبين أن سياسة التخفيض سياسة ظرفية ومؤقتة ، أى أنها سياسة لمواجهة الاختلالات المؤقتة التى ترتبط بعوامل أخرى أكثر تأثيراً من سعر الصرف وهو ما انعكس على معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى [انظر الجدول رقم (٦)] حيث نلاحظ أنه متذبذب ولا يوجد هناك ارتباط بين معدل النمو والصادرات. ففي سنة ٩١ - عندما حقق الحساب

جدول رقم (٦)

صورة تلخيصية لبعض الآثار الاقتصادية لسياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائرى ٨٩ / ٩٣

السنة	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
بيان					
سعر الصرف فى نهاية الفترة (دج/\$)	٨.٠٣	١٢.١٩	٢١.٣٩	٢٢.٧٨	٢٤.١٢
الصادرات مليون \$	٨.٩٦٩.٧٢	١٠.٨١٨.٧٨	٩.٢٩٦.٠٣	١١.١٢٣.٦٥	-
الواردات مليون \$	٩.٢٠٩.٥٨	٩.٦٥٤.٤٨	٦.٦٧٢.٩٣	٨.٥٣٩.٧٥	-
ميزان الحساب الجارى مليون \$	١.٠٨١.٠٠٠	١.٤٢٠.٠٠٠	٢.٣٦٧.٠٠٠	١.٣٠٠.٠٠٠	١.٠١٠.٠٠٠
ميزان المدفوعات مليون \$	٧٧٤.٠٠٠	٨٤.٠٠٠	١.٠٤٧.٠٠٠	١١٠.٠٠٠	٣٨٠.٠٠٠
معدل نمو الانتاج/	٦.٢-	٧.٨	٢٨.٣-	٥.٩	١١.٩
متوسط الدخل \$	٢.٢٨٥	٢.٣٩٤	١.٦٧٥	١.٧٢٦	١.٨٦٨
المديونية مليون \$	٢٤.٦٣٨	٢٦.٣٩٧	٢٥.٩٦٤	٢٥.٢٢٥	٢٤.٥٨٧
الرقم القياسى للأسعار (سنة ٩٠ سنة أساس)	٨٥.٧	١٠٠	١٢٥.٩	١٦٥.٨	١٩٩.٨

المصدر: جدول من إعداد الباحث بالاستعانة بالاحصائيات الواردة فى: مؤشرات اقتصادية للدول العربية، ص.٣٠٠ العربى، عدد ١١، ١٩٩٤.

الجاري فائضا معتبرا مقارنة بسنتي ٨٩ / ٩٠ - نلاحظ أن معدل النمو كان سلبيا ومنخفضا جدا ، وعندما كانت الصادرات مرتفعة في سنة ٩٢ مقارنة بسنة ٩٠ كان معدل النمو للنتائج المحلي الاجمالي يقدر بـ ٥,٩ % سنة ٩٢ و ٧,٨ % سنة ٩٠ - وهي المفارقة الغريبة - أما عن ميزان المدفوعات فنلاحظ أنه تحسن نوعا ما خلال سنتي ٩٠ / ٩١ ثم تراجع بعد ذلك ليحقق عجزاً كبيراً ومتزايداً باستمرار حيث بلغ العجز سنة ١٩٩٣ ٣٨٠ مليون دولار وهو ما بين أن آثار تخفيض قيمة الدينار لا تقتصر فقط على عناصر الميزان التجاري بل تتعداه لتشمل عناصر ميزان رأس المال .

كذلك لاحظنا انخفاض الأرصدة الأجنبية للجزائر بالارتباط وتخفيض قيمة الدينار الجزائري ولكن بمعدلات أقل من معدلات التخفيض في قيمة العملة والجدول رقم (٧) يبين ذلك :

جدول رقم (٧)
بيان تغيرات سعر الصرف للدينار الجزائري والأرصدة الأجنبية
خلال الفترة (٨٨-٩٢)

السنة		٩١		٩٠		٨٩		٨٨		بيان
%	%	%	%	%	%	%	%	%		
٢٩٨	٢٢٧٨	٢١٨	٢١,٣٩	٨٠	١٢,١٣	١٩	٨,٠٣	-	٦,٧٣	سعر الصرف (د.ج/\$)
٢٦,٥	١٠١٢,٨	١٧-	١١٣٥٢	٦١-	٥٣٦,١	٤١-	٨١١,١	-	١٣٧٧,٥	الرصيد (مليون \$)

المصدر : جدول من إعداد الباحث بالإستعانة بالاحصائيات الواردة في { ٤٢ } علما بأن سنة الأساس هي سنة ١٩٨٨ .

فالجداول يبين أن الأرصدة الأجنبية للجزائر في انخفاض باستمرار ويبدو ذلك بشكل واضح سنة ٨٩ عندما انخفضت قيمة الدينار بـ ١٩% نجد الأرصدة الأجنبية انخفضت بنسبة ٤١% .

أما على الصعيد الداخلي فقد ترتب عن تخفيض سعر الدينار انعكاسات سلبية جمة يمكن إجمالها في :

- تحمل الحكومة تكاليف معتبرة أثقلت كاهل الميزانية العمومية التي حققت عجزا يعادل ١٤% من الناتج المحلي سنة ٩٣ وكل ذلك بالارتباط والمشاكل المترتبة عن تخفيض قيمة الدينار ، حيث أحدثت سوء تقدير لكل الميزانيات المتعلقة بالمؤسسات العمومية الاقتصادية .
- الأثر على التضخم : لعل أوضح أثر للتخفيض هو ذلك المسجل في الارتفاع المستمر

لمستوى الأسعار ، حيث أن تخفيض قيمة العملة الوطنية في الجزائر إلى ٦,٧ دج \$ عام ٨٨ ثم إلى ٢١,٣٩ دج للدولار الواحد أدى إلى ارتفاع متوسط المعدل السنوى للتضخم من حوالى ١٠٪ عام ٨٨ / ٨٩ إلى حوالى ٢٥٪ عام ٩٠ / ٩١ (٤٢) .

- الأثر على الدخل : إن الجدول رقم { ٦ } يوضح لنا انخفاض متوسط دخل الفرد باستمرار وذلك دائما بالارتباط وتخفيض قيمة العملة الوطنية ، كما أن الدخل الحقيقي للفرد مما ولاشك فيه قد عرف تدهورا ملموسا بسبب معدل التضخم المرتفع وفى الوقت ذاته بسبب الثبات النسبى للدخول الاسمية وكل ذلك انعكس سلبا على مستوى معيشة عامة الشعب .

الأثر على العمالة والبطالة :

نظريا كما سبق وأن ذكرنا أن من أحد أهداف سياسة التخفيض هو زيادة الاستثمارات الأجنبية خاصة { التدفقات الرأسمالية } بهدف الاستفادة من مزايا التخفيض فيما يتعلق باستغلال عوامل الانتاج المحلية وعلى رأسها المواد الاولية والأيدى العاملة خاصة وبالتالي خلق مناصب شغل ، ولكن أنى يكون ذلك متاحا للجزائر فى ظل غياب المناخ الاستثمارى المناسب لرأس المال الأجنبى ، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فقد أدى تخفيض قيمة الدينار إلى خلق عدة مؤسسات وتوقف بعضها عن العمل نهائيا أو بشكل مؤقت بسبب عدم قدرتها على استيراد المواد الأولية والوسيطه الضرورية لسير عملياتها الانتاجية وكل ذلك لتحملها لخطر الصرف المترتب عن تخفيض قيمة الدينار بمعدلات مرتفعة ، فقد شكلت نسبة البطالة المترتبة عن التوقف عن الأشغال أو نهاية النشاط حوالى ٣٢٪ سنة ١٩٨٩ خاصة فى مجالات البناء والصناعات النسيجية التى واجهت صعوبات كبيرة فى مجال التموين بالسلع الوسيطه .

والجدول رقم (٨) يعطى صورة تلخيصية للآثار المترتبة عن سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائرى .

جدول رقم (٨)
صورة تلخيصية لبعض الآثار الاقتصادية لسياسة
تخفيض قيمة الدينار الجزائري (٨٩، ٩٣)

بيان	السنة				
	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣
سعر الصرف في نهاية الفترة (دج/\$)	٨,٠٠٢	١٢,١٩	٢١,٣٩	٢٢,٧٨	٢٤,١٢
الصادرات (مليون \$)	٨,٩٦٩,٧٢	١٠,٨١٨,٧٨	٩,٢٩٦,٠٢	١١,١٣٣,٦٥	-
الواردات (\$)	٩,٢٠٩,٥٨	٩,٦٥٤,٤٨	٦,٦٧٢,٩٢	٨,٥٣٩,٧٥	-
ميزان الحساب الجارى (مليون \$)	١,٠٨١-	١,٤٢٠	٢,٦٢٧	١,٣٠٠	١,٠١٠
ميزان المدفوعات (مليون \$)	٧٧٤-	٨٤	١,٠٤٧	١١٠	٢٨٠-
معدل نمو الانتاج %	٦,٢-	٧,٨	٢٨,٣-	٥,٩	١١,٩
متوسط الدخل بالدولار الأمريكى	٢,٢٨٥	٢,٣٩٤	١,٦٧٥	١,٧٢٦	١,٨٦٨
المديونية (مليون \$)	٢٤,٦٣٨	٢٦,٣٩٧	٢٥,٩٦٤	٢٥,٢٢٥	٢٤,٥٨٧
الرقم القياسى للأسعار (سنة ٩٠ الأساس)	٨٥,٧	١٠٠	١٢٥,٩	١٦٥,٨	١٩٩,٨

المصدر: الجول من إعداد الباحث بالاستعانة بالاحصاءات الواردة في: مؤشرات اقتصادية للدول العربية، ص.١١، العدد: ٩٤.

الخلاصة والنتائج:

تلخص الدراسة إلى أن سياسة تخفيض قيمة النقد في الجزائر والبلاد العربية الأخرى كانت لها نتائج اقتصادية واجتماعية جد هزيلة. مما انعكس على التنمية ككل. حيث لم تسجل ارتباطا قويا بين سياسة التخفيض والتحسين في الحسابات الجارية للاقتصاديات العربية التي طبقت هذه السياسة، فقد لاحظنا أن هناك ارتباطا عكسيا خاصة فيما يتعلق بالعجز في موازين مدفوعات جل البلاد العربية وسياسة التخفيض، وهو ما يبين لنا بأن تصحيح الاختلالات الخارجية في البلاد العربية عن طريق تعديل أسعار صرف عملاتها يعتبر سياسة غير مجدية إلى حد ما وذلك لخصوصية الاقتصاديات

- العربية ، فضلا عن ذلك فإننا لاحظنا عدم توفر أدنى شروط نجاح مثل هذه السياسة . وهو ما انعكس على النتائج التالي بيانها :
- أن العبرة في حالة البلاد العربية فيما يتعلق بزيادة حجم الصادرات لا تكمن في تخفيض أسعارها مقومة بالعملة الاجنبية بقدر ما تكمن في زيادة القدرة التصديرية عن طريق زيادة الانتاج ورفع انتاجية العمل .
 - أن اصلاح هيكل الصادرات وزيادة مرونة الجهاز الانتاجي سيكون أكثر تأثيرا على الصادرات العربية من تخفيض سعر الصرف ذاته ، وإن كان ذلك لا يعنى عدم اعطاء قيمة للنقد الوطنى بعيدا عن المبالغة .
 - أن سياسة التخفيض لقيمة النقد لها آثار بالغة على الواردات أكثر منها على الصادرات .
 - لا يمكن لسياسة التخفيض أن توفر علاجا دائما، حيث إنها لا تعالج العوامل الكامنة المسؤولة عن اختلال التوازن الخارجى فى البلاد العربية.
 - بينت الدراسة أن سياسة التخفيض تعتبر إجراءً ظرفياً خاصا بمعالجة الاختلال الطارئ وليس المزمناً أو الهيكلى ، حيث لاحظنا أن التحسن فى الحسابات الجارية لبعض الدول لم يدم طويلا بل أعقبه مباشرة اختلالات مستمرة .
 - أنه تم تخفيض أسعار صرف العملات العربية { المطبقة لبرامج التكييف } بمعدلات مرتفعة ودون مراعاة لوضعيات اقتصادياتها ، وكذا طبيعة اختلالها .
 - أن كل البلاد العربية التى اتبعت هذه السياسة لم تكن مخرية فى ذلك بل لجأت اليها تحت ضغط صندوق النقد الدولى فى اطار مشروطيته المعروفة .
 - ترتب على سياسة التخفيض آثار اجتماعية بالغة ، مست الشرائح المتوسطة والفقيرة خاصة وبرز ذلك جليا فى انخفاض مستوى المعيشة بالارتباط وسياسة التخفيض.
 - أن ظروف كل دولة هى المسؤولة عن نجاح سياسة التخفيض من دون ذلك .
 - أن اتباع سياسة التخفيض كإجراء لمعالجة أى اختلال يتطلب تحمل تكاليف اقتصادية واجتماعية يمكن تقليصها على المدى المتوسط لكن لا يمكن إلغاؤها .
 - اللغز فى الجزائر أنه كلما تدهورت قيمة العملة { الدينار } كلما تدهور الوضع الاقتصادى والمالى والاجتماعى .

التوصيات :

- لا ينبغي الاعتماد على السياسة النقدية وخاصة سياسة سعر الصرف بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية القابلة للاستمرار خاصة فى الوضع الراهن .
 - لابد من القيام بالدراسات والتحليل الوافية قبل تطبيق مثل هذا الاجراء بغية الوقوف على الآثار السلبية منها والايجابية لدحض الاولي وتدعيم الثانية قدر الإمكان .
 - ما دامت البلاد العربية طبقت هذا الاجراء فى اطار مشروعية ص.ن.د. ينبغي عليها أن تتكيف قدر الامكان مع هذه المشروعية للوصول إلى مردودية مثلى وبأقل تكاليف .
 - بما أن العجز لا يختفى بقرار - التخفيض - وإنما يستمر بعض الوقت إلى أن تتمكن الدولة من رفع نسبة إكتفاءها الذاتى من بعض المنتجات وتغيير هيكلها الانتاجية وكذا تطوير عدد من الصناعات التى تحقق فائضا قابلا للتصدير فكل ذلك يتطلب :
 - تعبئة الموارد المحلية وحسن تخصيصها .
 - تجنب تقليد أنماط الاستهلاك الغربية وأشكال التكنولوجيا الشائعة فى البلاد الرأسمالية الصناعية .
 - رفع كفاءة استخدام الموارد المحلية والقضاء على أسباب هدرها وضياعها .
 - تنسيق سياسة سعر الصرف مع السياسات الاقتصادية الأخرى .
- من هنا تبرز الحاجة الملحة إلى نظرة حديثة لا تقليدية إلى عجز ميزان المدفوعات تتجاوز سوق الصرف الأجنبى ، تنسجم وطبيعة الاقتصادات بعيدا عن القياس إلى ما يحدث فى الدول الرأسمالية الصناعية .

الهوامش والمراجع

- {١} محمود حميدات ، مدخل للتليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ١٩٩٦ ، ص ص ٧٤ - ١٠٣ .
- { ١١ } - محمد النورى، هوية التنمية بين شعار فك الارتباط وبرنامج التكيف الاقتصادى مقارنة اسلامية ، مجلة الانسان العدد الثامن السنة ١ أوت ١٩٩٠ ، { ص ٩٢ } .
- {٢} أحمين شفير : سياسات التسوية الهيكلية محاولة لحصر محتواها الاقتصادى والاجتماعى وأسسها النظرية ، مجلة الطريق ، العدد ٤ . تموز إلى أغسطس ١٩٩٦ ، { ص ٩٢ }
- {٣} - رمزى زكى : نحو فهم أفضل للسياسات التصحيحية لـ ص . ن . د فى ضوء أزمة الاقتصاد الرأسمالى الدولى ، رمزى زكى [١] ، السياسات التصحيحية والتنمية فى الوطن العربى ، دار الرازى ، بيروت ، ١٩٨٩ . { ص ٥٧ }
- {٤} - للمزيد من التفصيل حول مضمون برامج التكيف راجع :
Hocine Benissd :L .Ajustement Structurel Objectif et Experiences Alim Edition . 1994 . { pp 44 - 55 } .
- {٥} - محمد النورى : مرجع سبق ذكره . { ص ٩٢ } .
- {٦} - Hocine Benissd : op . cit , { p41 } .
- {٧} - أحمين شفير : مرجع سبق ذكره ، { ص ٢٧ }
- {٨} - لمزيد من التفصيل حول تاريخية التخفيض راجع :
- هاشم حيدر : التوازن والاختلال فى ميزان المدفوعات ، بيروت ١٩٨٥ . { ص.ص ١١٧ - ١١٨ } .
_ P . Hubert . et A. D . stor : la devaluation , que sais je , Edt. Bouchen .Alger . 93 . { PP . 6 - 38 }
- {٩} - P. Hubert . et A.D. stor : OP , cit , { p03 } .
- {١٠} - محمد عبد العزيز عجيبة : النقود والبنوك والعلاقة الاقتصادية الدولية ، دار النهضة . مدحت محمد العقاد . بيروت ، ١٩٨١ . ص ٣٤٢ .
- {١١} - محمد عبد العزيز عجيبة : الاقتصاد الدولى . دار الجامعات المصرية . ١٩٧٨ { ص ١٠٨ }
- {١٢} - إبراهيم العيسوى : المسار الاقتصادى المصرى وسياسات تصحيحية ، رمزى زكى {١} مرجع سبق ذكره { ص ٢٣٨ }
- {١٣} أوموثون جونسون : تخفيض سعر العملة وتوسيع الصادرات ، مجلة التمويل والتنمية عدد مارس ١٩٨٧ . { ص ٢٤ }
- {١٤} نيكولاس كالدير : تخفيض قيمة العملة والتكيف فى البلدان النامية . مجلة التمويل والتنمية عدد يونيو ١٩٨٣ . { ص ١١٩ } .
- {١٥} حيدر هاشم : مرجع سبق ذكره { ص ١٢٣ } .
- {١٦} محمد النورى : مرجع سبق ذكره ص { ٩٢ } .
- {١٧} للمزيد من التفصيل حول شروط نجاح تخفيض قيمة العملة راجع :
رمزى زكى (٢) : أعباء الديون الخارجية وأثارها على الخطط الانمائية بالبلاد العربية . الحلقة النقاشية السابعة ، المعهد العربى للتخطيط . ١٩٨٤ الكويت . ص ص { ١٢٢ - ١٢٩ } .
- {١٨} إبراهيم العيسوى : مرجع سبق ذكره { ص ٢٣٨ } .
- {١٩} أديب حداد : الاقتصاد الأردنى وسياسات تصحيحه ، رمزى زكى (١) مرجع سابق { ص ٣٨٥ } .
- {٢٠} عبد الفتاح غربال ، ع . العموص ، ع . شعبان : السياسات التصحيحية فى الاقتصاد التونسى ، رمزى

- زكى (١) مرجع سابق (ص ص ١٣٨ - ١٣٩) .
- (٢١) للمزيد من التفصيل راجع :
- فتحي خليفة حسن خليفة : تأثير تحرير سعر صرف الجنيه المصرى على بعض المتغيرات الاقتصادية . مجلة العلوم الاجتماعية . خريف ١٩٨٦ . الكويت (ص ص ١٢٦ - ١٢٧) .
- (٢٢) نفس المرجع : (ص ١٢٧) .
- (٢٣) عبد المحسن مصطفى : مرجع سابق ، (ص ٣٣٦) .
- (٢٤) نفس المرجع : (ص ٣٣٧) .
- (٢٥) فتحي خليفة حسن خليفة : مرجع سابق ، (ص ١١٢) .
- (٢٦) صندوق النقد العربى ، الدول العربية مؤشرات اقتصادية . (٨٣ - ٩٣) (ص ص ٥١ - ٦٤) عدد ١١ سنة ١٩٩٤ .
- (٢٧) على عبد القادر على : حول سياسات التصحيح وهروب رأس المال ، رمزى زكى (١) مرجع سابق (ص ٣١٣) .
- (٢٨) المرجع نفسه (ص ٣٢٩) .
- (٢٩) جاكوب موريس : اتحاد اقتصادى ونقدي يتشكل فى أوروبا . مجلة التمويل والتنمية ، مارس ١٩٩١ . (٢٨) .
- (٣٠) للتفصيل راجع : عبد المحسن مصطفى صالح ، مرجع سابق (٣٣٧) .
- (٣١) ع . غربال ، ع . العموص ، ع . شعبان : مرجع سابق (ص ١٤٥) .
- (٣٢) نفس المرجع : (ص ١٤٦) .
- (٣٣) كريم أنور النشاشبى : تخفيض سعر العملة فى البلدان النامية - (مجلة التمويل والتنمية ، يونيو ١٩٨٣ . ص ١٧) .
- (٣٤) نفس المرجع : ص (١٧) .
- (٣٥) فتحي خليفة على خليفة : مرجع سابق ذكره ، (ص ١٢٠) .
- (٣٦) تشكل المواد الغذائية والمشروبات والمصنوعات ٤٠٪ من اجمالى الواردات للدول العربية سنة ١٩٨٨ للتفصيل راجع : التقرير العربى الموحد لسنة ١٩٨٩ (ص ١٢٨) .
- (٣٧) البيانات مأخوذة عن :
- محمود عبد الفضيل : الاصلاح الهيكلى لمصر والمغرب . بيروت ، (ص ٤٧) .
- النقد والائتمان فى الدول العربية ، ص . ن . العربى ، عدد ١٣ - ١٩٩٣ . (ص ١٩) .
- H. Benissad: L'Ajustement Structurel Objectifs et Experience, op. cit, (٢٨) (p66).
- S. Guillaumont, P.G: Les Consequences Sociales de L'Ajustement , C.E.R.D.I.92 (p 120) .
- (٤٠) مؤشرات اقتصادية . ص . ن . ع . مرجع سبق ذكره (ص ٥٨) .
- H. Benissad : Algerie. Restructuration et Reformes Economiques O. P. U.(٤١) Alger 1994 . (p 140) (79 - 93) .
- (٤٢) النقد والائتمان فى الدول العربية (ص . ن . ع) ، عدد ١٣ ، ١٩٩٣ . (ص ص ١٩ - ٢٨) .
- (٤٣) صالح نصولى وآخرون : جهد جاد فى شمال افريقيا لجعل العملات قابلة للتحويل . مجلة التمويل والتنمية . ديسمبر ١٩٩٢ ، (ص ٤٥) .
- (*) فى هذا المجال بين كثير من الإقتصاديين أمثال «كوير» أن تخفيض قيمة العملة له آثار إنكماشية على العرض الكلى ، بافتراض تخفيض العملة سيؤدى إلى إعادة توزيع الدخل إلى الفئة ذات الميل الحدى للاستهلاك المنخفض ، مما يؤدى إلى انخفاض الطلب الكلى وما لهذا الأخير من تأثير سلبي على العرض الكلى لا يمكن تعويضه بزيادة الطلب الخارجى على سلع التصدير . أما «كروغمان» و «تيلور» فيقولان بأن تخفيض قيمة العملة يؤدى إلى تقليص الإستيراد من المواد الأولية اللازمة لعملية الإنتاج وبالتالي تقليص مستويات هذا الأخير وهو ما يعبر عنه بالآثار

الإنكماشية للتخفيض ، كما أن الأثر الإيجابي الذي سيحدثه التخفيض على حجم الإدخار القومي إنما هو أثر يحوطه الشك كما يقول «رمزى زكى» ، نظرا لمفعول الآثار السلبية التي تحدثها سياسة التخفيض على الأسعار والتكاليف وتوزيع الدخل . ومن بين الباحثين في مجال سياسة التخفيض الذين يؤكدون على احتمال الآثار الإنكماشية لمثل هذه السياسة نذكر :

C. F. Diaz Alijandro (63-76) , Krugman et Taylor (1978) , N. Kaldor (1983) . J. A. Hanson (1983) ...